



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله، ورسوله إلى الناس أجمعين، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه، ومتبعيههم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن أصول الفقه علم ثر معطاء، فعلى مدى التاريخ الإسلامي تفنن العلماء في سبر غوره، وإخراج درره وكنوزه، ومع ذلك فلا يزال البحث فيه مفيداً أعظم الفوائد، ما دام على الأرض راغبون في التعرف على الحكم الشرعي، ليسيروا على هدى من ربهم.

وقد وفقني الله -عز وجل- لاختيار «الأسلوب الخبري»، موضوعاً أتفرغ لبحثه وسبر غوره، وأقدمه لقسم أصول الفقه، بكلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للحصول على درجة الماجستير، فطلت فترة أدرس مدى أهمية هذا الموضوع، وأجمع كل ما أراه يتعلق به من المسائل الأصولية، واللغوية، والمنطقية، وبعد أن استيقنت ما لهذا البحث من عظيم الفائدة، ظللت أقلب وجهات النظر في تسميته، وكيفية تناوله بالدراسة، فوقع الاختيار على تسميته بـ (الأسلوب الخبري وأثره في الاستدلال واستنباط الأحكام الشرعية). ومن المعلوم أن كلمة الأسلوب تعني طريقة التعبير عن المراد، فالإطار^(١)

(١) الإطار: كل ما أحاط بالشئ من خارجه، راجع مادة (أطر) في: لسان العرب (١/ ٩١-٩٢) ط دار المعارف، المعجم الوسيط (١/ ٢١). والمراد به -حيث ورد في البحث-: الأسلوب الذي اختير لصياغة المعنى.

الذي يختاره المتكلم للتعبير عن مقصده يدعى الأسلوب^(١) وقد ارتضى علماء هذه الأمة تقسيم الأساليب العربية قسمين (خبر وإنشاء) فإذا اشتمل الكلام على طلب كالأمر والنهي والدعاء سمي إنشاء، وإذا كان الكلام مسوقاً للتعبير عن حدث أو فكرة أو واقع، ويريد المتكلم أن ينسب شيئاً لشيء، فيقول: حصل كذا، أو سيحصل كذا، أو لن يقع كذا، ولم يقع كذا، وإن كذا لواقع، فهذا هو المقصود بالأسلوب الخبري.

وبيان مافي الذهن من الأفكار أمر معتاد للبشر، لكن التفنن في البيان مجال عظيم للتفاوت في التعبير، فشتان بين عبارات البشر وقول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ۚ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۚ فِي بَضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۚ بَنَصَرَ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۝﴾ [الروم: ٢-٥] فإن هذه الآيات المتوالية كلها جاءت في أسلوب خبري يسوق الأحداث الماضية، ويخبر بالأحداث القادمة، ويبين ما يواكبها من أحداث في أماكن أخرى، ويذكر بالسنن الكونية، وبعض أسماء الله -عز وجل- وصفاته.

وللأسلوب الخبري دوره الفعال في الاستدلال والاستنباط، لأن النصوص الشرعية الدالة على الأحكام الشرعية متنوعة العرض بين الخبر والإنشاء، فآية من كتاب الله تعالى تقول: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٠]، والأخرى تقول: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] والأولى إنشائية الأسلوب

(١) يقول الراغب في مفردات القرآن (مادة: سلب): «والأساليب: الفنون المختلفة»، وفي الكلبيات: «الأسلوب كل شيء امتد، وكأنه (أفعول) من السلب، لأنه لا يخلو من المد، ومنه: شجر سلب، أي: طويل، والأسلوب: الفن والطريقة، والجمع: أساليب» اهـ مختصراً.

بينما الثانية خبرية الأسلوب.

ويمتاز الأسلوب الخبري بأنه الإطار المناسب لصياغة الأحكام الشرعية، كما أنه الإطار المناسب لترتيب الأدلة في صورة قضايا منتجة، وهو المعروف بالاستدلال.

ومثال ذلك: أن الشرع الشريف أوجب الصيام، فمن النصوص الدالة على ذلك قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] فجاءت النصوص متنوعة بين الخبر والإنشاء، وأما الحكم فلا بد من صياغته في أسلوب خبري فنقول: «صوم رمضان واجب» وإذا أردنا مزيدا من البيان قلنا: «يجب صوم رمضان على المكلف المقيم القادر» وهذا أسلوب خبري، وأما صوغ الاستدلال فيساق في القضايا التالية:

الصيام أمرت به النصوص الشرعية أمرا محتما

وكل ما أمرت به النصوص الشرعية أمرا محتما يكون واجبا فالصيام واجب. وليس من مقصد البحث استقراء الأدلة الشرعية المشتملة على أسلوب خبري؛ لأن البحث الأصولي يكون في الأدلة الإجمالية، ولا يتعرض للأدلة التفصيلية إلا على سبيل تفهيم القاعدة والتمثيل لها، ومن يبحث في الأوامر والنواهي من جهة الإجمال لا يقصد إلى تتبع الجزئيات المشتملة عليها، وإنما يقصد البحث إلى وضع الخطوط العريضة للاستدلال عبر الأسلوب الخبري، والاستنباط من الأساليب الخبرية، وتمهيد الطريق أمام الراغب في استقراء تأثير إحدى جزئيات البحث.

وهذه نظرة عجل على موضوع البحث أقدمها للقارئ الكريم، ولعله يجد في ثنايا البحث ما يطلعه على مدى العناية الذي لقيه الباحث في التخطيط لهذا الموضوع ثم استيفاء مادته العلمية، من المصادر المنطقية وغيرها، ثم انتقاء ما

يثبت بالبحث من هذا البحر الزاخر المتلاطم الأمواج، فضلاً عن صياغتها.

شكر وتقدير:

وقبل أن يفارق يدي يراعها، أجد لزماً عليّ في ختام هذه المقدمة أن أسجل شكري وتقديري لصاحب الفضل والفضيلة الشيخ الدكتور/ محمود حامد عثمان الذي خصني بالكثير من وقته، وبذل كل جهده ليخرج هذا البحث إلى النور، بعد أن كان فكرة تعتلج في الصدور، وتابعني في كل مرحلة من مراحل البحث، منذ تقدمت بالخطة المبدئية، فوقف بجانبني يعينني على صقلها، وتنقيحها وتهذيبها، ثم وإلى الجهد بالتوجيه المستمر والمتابعة الدقيقة، وأشهد أنني أفدت من أخلاقه العالية -أخلاق العلماء- كما أفدت من علمه، فجزاه الله خير الجزاء.

والشكر واجب لكل من كانت له يد بيضاء على هذا البحث وصاحبه، من أعضاء قسم أصول الفقه، وعمادة كلية الشريعة، والدراسات العليا بها، ولجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العريقة، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء. والشكر موصول لكل من ساعدني بفكره أو وقته أو جهده، من أساتذة عظام وأخص منهم فضيلة شيعي وأستاذي/ الدكتور: أسامة بن أحمد كحيل الذي ما فتئ يرعاني بكنفه ويحيطني بعلمه ومعرفته، وأهل كرام، وزملاء أفاضل، وأحبة لم يأل أحدهم جهداً ولا ادخر وسعاً في إعانتني على إتمام هذا البحث.

فالله أسأل أن يكلاًهم جميعاً بتوفيقه، ويؤتهم خيري الدنيا والآخرة.

أسباب اختيار الموضوع

أسباب اختياري هذا الموضوع راجعة إلى أهميته وتظهر أهميته في النقاط التالية:

١- يمثل الأسلوب الخبري نصف الأساليب اللغوية لأن الكلام لا يعدو الخبر والإنشاء.

٢- أنه يعين على فهم نصوص الكتاب والسنة، ويضع ضوابط مهمة

للاستنباط منها.

٣- أنه يعني بقضية الاستدلال، وصياغة الأدلة، وكيفية النظر فيها.

٤- أنه يحوي كثيرًا مما يهم طالب علم أصول الفقه من علم المنطق، ويقدمه في صورة ميسرة، مصحوبة بكيفية الإفادة منها أصوليا.

٥- أن الباحث في هذا الموضوع يرجى له -إن شاء الله- نمو الجانب العلمي؛ بكثرة المطالعة في جميع أبواب الأصول، بحثًا وتنقيبًا عما يتعلق بالبحث من أبحاث لفظية ومعنوية.

٦- يعد هذا البحث -إن شاء الله- دعماً للمكتبة الأصولية بمؤلف جديد، يشتمل على إضافة مهمة لما حوته من كنوز العلم.

الدراسات السابقة:

«الأسلوب الخبري» ليس من الأبواب التي يختص بدراستها علم أصول الفقه، فمسائله جزء لا يتجزأ من علم البلاغة العربية، كما أنه عماد علم المنطق، إذ اهتمام المنطقة منصب على القضية الخبرية، ومع ذلك لم أقف على دراسة مستقلة تخصصت في هذا الأسلوب.

مع أنه لا يكاد يخلو من دراسة مسائله كتاب واحد يجمع البلاغة العربية، أو المنطق، وتشير إليه كثير من المصنفات الأصولية، فقديم المؤلفات وحديثها في العلوم الثلاثة تتعرض للأسلوب الخبري، كل بحسب منهجه ومقصده.

وقد جرى العرف الجامعي على أن المقصود بالدراسات السابقة ما كتبه الباحثون المعاصرون من دراسات متخصصة في مسألة ما، أو تضمنها صراحة عنوان أحد البحوث، ولم أقف على دراسة اختصت هذا الموضوع أو جعلته جزءاً من عنوانها.

خطة البحث

يتكون البحث -إن شاء الله- من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، ييانها كالتالي:

الفصل الأول

حقيقة الأسلوب الخبري وأركانه وصوره
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة الأسلوب الخبري
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الخبر والإنشاء

المطلب الثاني: تعريف الصدق والكذب

المطلب الثالث: إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري ومدلولاته

المبحث الثاني: أركان الأسلوب الخبري
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أركان الأسلوب الخبري عند اللغويين

المطلب الثاني: أركان الأسلوب الخبري عند المناطقة

المطلب الثالث: أركان الأسلوب الخبري عند الأصوليين

المبحث الثالث: صور الأسلوب الخبري
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صور الأسلوب الخبري عند اللغويين

المطلب الثاني: صور الأسلوب الخبري عند المناطقة

المطلب الثالث: صور الأسلوب الخبري عند الأصوليين

الفصل الثاني

أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند المناطقة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال المباشر

المطلب الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال غير المباشر

المبحث الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند الأصوليين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة النقلية

المطلب الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة العقلية

الفصل الثالث

أثر الأسلوب الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أثر الإطار الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أثر أسلوب الشرط في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الثاني: أثر أسلوب القصر في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الثالث: أثر أسلوب التوكيد في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الرابع: أثر أسلوب الوصل والإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الخامس: أثر أسلوب النفي في استنباط الأحكام الشرعية

المبحث الثاني: أثر المضمون الخبري في استنباط أحكام الشرعية الشرعية

المطلب الأول: أثر المضمون الخبري على الأحكام التكليفية

المطلب الثاني: أثر المضمون الخبري على الأحكام الوضعية

المطلب الثالث: أثر المضمون الخبري على النسخ والدلالات

خاتمة البحث

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات

الفهارس

وتشتمل على:

- ١- فهرس الآيات
- ٢- فهرس الأحاديث
- ٣- فهرس الأعلام
- ٤- فهرس المراجع والمصادر
- ٥- فهرس الموضوعات

منهج البحث

سأسير - إن شاء الله - على منهج البحث العلمي المتميز، الذي وضعه مجلس قسم أصول الفقه الموقر واعتمده منهجاً للباحثين به، ويتضمن ثلاثة أمور:

الأمر الأول: منهج الكتابة في المسائل التأصيلية

وألزم فيه - إن شاء الله - النقاط التالية:

- ١- الاستقراء التام لمصادر المسألة، ومراجعتها المتقدمة والمتأخرة.
- ٢- الاعتماد - عند الكتابة - على المصادر الأصلية في كل مسألة بحسبها.
- ٣- التمهيد للمسألة بما يوضحها إن احتاج المقام إلى ذلك.
- ٤- أتبع في دراسة التعريفات المنهج الآتي:
- أ - التعريف اللغوي، ويتضمن الجوانب الآتية: الجانب الصرفي، جانب الاشتقاق، جانب المعنى اللغوي للفظ.

ب - التعريف الاصطلاحي: ويتضمن ذكر تعريفات العلماء، مع شرح كل منها، وبيان ما ورد عليه من اعتراضات ومناقشات، وصولاً إلى التعريف المختار، وبيان وجه اختياره، ثم شرحه.

ج: ذكر المناسبة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي.

٥- أتبع في بحث المسائل الخلافية المنهج الآتي:

أ- تحرير محل الخلاف فيها.

ب- أذكر الأقوال في المسألة، ويكون عرض الخلاف في ضوء الأقوال، وأذكر من قال بكل قول، مبتدئاً بذكر المذهب الراجح.

ج- أذكر جميع الأدلة لكل قول بعد ذكر الأقوال، مع بيان وجه الدلالة من الدليل.

د- أذكر ما يرد على الدليل من مناقشات واعتراضات، والجواب عنها بعد ذكر الدليل مباشرة.

هـ - ترجيح ما يظهر رجحانه، ويكون ذلك مبنيًا على سلامة أدلة القول أو بعضها، وبطلان أدلة الأقوال الأخرى، أو ضعفها.

و - أذكر نوع الخلاف: أهو لفظي أم معنوي، وأذكر ما يترتب عليه من ثمرة عملية إن كان معنويًا.

ز - أذكر سبب الخلاف في المسألة، ما أمكن ذلك.

٦- العناية بضرب الأمثلة، مع حرص على إضافة أمثلة جديدة غير الأمثلة المشهورة في كتب الأصول، مع توجيه ذلك.

٧- يكون مقدار بحثي لأي مسألة حسب ما يناسب مقام ذكرها في البحث.

٨- أكتب معلومات البحث بأسلوب، ما لم يكن المقام يتطلب ذكر الكلام بنصه، فإني أذكره على ما هو عليه.

٩- الاعتراف بالسبق لأهله، في تقرير فكرة، أو نصب دليل، أو مناقشته، أو ضرب مثال، أو توضيح رأي .. الخ، وذلك بذكره في صلب البحث، أو الإحالة على مصدره في الهامش، وإن لم أكن أخذته بلفظه.

الأمر الثاني: منهج التعليق والتهميش

والتزم فيه -إن شاء الله- النقاط التالية:

١- بيان أرقام الآيات وعزوها لسورها، فإن كانت آية كاملة قلت: الآية رقم (..) من سورة (كذا)، وإن كانت جزءاً من آية قلت: من الآية رقم (..) من سورة (كذا).

٢- أتبع في تخريج الأحاديث والآثار المنهج الآتي:

- أ- بيان من أخرج الحديث أو الأثر، بلفظه الوارد في البحث.
- ب- بيان من أخرج الحديث أو الأثر، بنحو اللفظ الوارد في البحث.
- ج- بيان من أخرج الحديث أو الأثر، بمعناه الوارد في البحث، مع مراعاة ما سيأتي في الفقرة (هـ).
- د- أقوم بالإحالة على مصدر الحديث أو الأثر بذكر الكتاب والباب، ثم بذكر الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الأثر إن كان مذكوراً في المصدر.

هـ- إن كان الحديث بلفظه في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بتخريجه منهما.

و- إن لم يكن في أي منهما خرجته من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر ما قاله أهل الحديث فيه.

٣- أتبع في عزو الأشعار إلى مصادرها المنهج الآتي:

- أ- إن كان لصاحب الشعر ديوان وثقت شعره من ديوانه.
- ب- إن لم يكن له ديوان وثقت الشعر مما تيسر من دواوين الأدب واللغة.

٤- عزو نصوص العلماء وآرائهم لكتبهم مباشرة، ولا ألجأ للعزو بالواسطة إلا عند تعذر الأصل، وفي هذه الحالة أذكر الكتب التي تعد واسطة في توثيق

النص، أو الرأي.

٥- توثيق نسبة الأقوال إلى المذاهب من الكتب المعتمدة في كل مذهب.

٦- توثيق المعاني اللغوية من معجمات اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة على معجمات اللغة بالمادة والجزء والصفحة.

٧- توثيق المعاني الاصطلاحية الواردة في البحث من كتب المصطلحات المختصة بها، أو من كتب أهل الفن الذي يتبعه هذا المصطلح.

٨- البيان اللغوي لما يرد في البحث من ألفاظ غريبة، والبيان الاصطلاحي لما يرد فيه من اصطلاحات تحتاج إلى بيان، وأراعي في توثيق هذين الأمرين ما سبق في فقرة ٦، ٧.

٩- أتبع في ترجمة الأعلام المنهج الآتي:

أ- أن تتضمن الترجمة:

اسم العلم، ونسبته، مع ضبط ما يشكل من ذلك.

تاريخ مولده، ووفاته.

شهرته، ككونه: محدثاً، أو فقيهاً، أو لغوياً، والمذهب الفقهي والعقدي.

أهم مؤلفاته.

مصادر ترجمته.

ب- أن تتسم الترجمة بالاختصار، مع وفائها بما سبق ذكره في الفقرة (أ).

ج- أن تتكون مصادر الترجمة في نوعها متناسبة مع الجانب الذي برز

فيه العالم، فإن كان فقيهاً اهتمت في ترجمته بكتب تراجم الفقهاء،

مع أولوية ما اختص بمذهب المترجم من تلك الكتب، وهكذا

المحدثون، واللغويون .. الخ

١٠- أتبع في التعريف بالفرق المنهج الآتي: ذكر الاسم المشهور للفرقة،

والأسماء المرادفة له. نشأة الفرقة وأشهر رجالها.

آراءها التي تميزها، معتمدا في ذلك على كتب أصحابها ما أمكن ذلك.

١١- تكون الإحالة إلى المصدر في حالة النقل منه بالنص: بذكر اسمه والجزء والصفحة، وفي حالة النقل منه بالمعنى بذكر ذلك مسبقا بكلمة: «انظر..»

١٢- المعلومات المتعلقة بالمراجع (الناشر، ورقم الطبعة، ومكانها، وتاريخها .. الخ أكتفي بذكرها في قائمة المصادر والمراجع، ولا اذكر شيئا من ذلك في هامش البحث إلا إذا اختلفت الطبعة.

الأمر الثالث: ما يتعلق بالناحية الشكلية والتنظيمية ولغة الكتابة

وأراعي فيه الأمور الآتية:

١- العناية بضبط الألفاظ، التي يترتب على عدم ضبطها شيء من الغموض، أو إحداث لبس، أو احتمال بعيد.

٢- العناية بصحة المكتوب، وسلامته من الناحية اللغوية، والإملائية، والنحوية، ومراعاة حسن تناسق الكلام، ورقي أسلوبه.

٣- العناية بعلامات الترقيم، ووضعها في مواضعها الصحيحة فقط، والمقصود بها: النقط، والفواصل، وعلامات التعليل، والتعجب، ولاستفهام، والاعتراض، والتنقيص .. الخ.

٤- الاعتناء بانتقاء حرف الطباعة في العناوين، وصلب الموضوع، والهوامش، وبدايات الأسطر.

٥- يوضع عند نهاية كل مسألة أو مطلب أو مبحث .. الخ ما يدل على انتهائه من العلامات المميزة.

٦- ألترزم في إثبات النصوص المنهج الآتي:

أ- توضع الآيات القرآنية بين قوسين مميزين، على هذا الشكل: ﴿...﴾.

ب- توضع الأحاديث والآثار بين قوسين مميزين، على هذا الشكل: (...).

جـ - توضع النصوص التي أنقلها عن غيري بين قوسين مميزين، على هذا الشكل: «.....».

وأسأل الله - عز وجل - التوفيق لما يحب ويرضى، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع قريب مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الطالب

محمد بن مشيب حبت